تشاؤم في قدرة مؤتمر ديربان على التوصل لاتفاق حول آليات جديدة لمواجهة التغيرات المناخية

تتجه الانظار الى جنوب افريقيا وتحديدا الى ديربان حيث يعقد المؤتمر الدولي حول المناخ وسط تشاؤم كبير في قدرة المؤتمر في الخروج بنتائج من شأنها ان تضع حدا لمشاكل التغيرات المناخية وتشكل اطارا للعمل الدولي في مواجهة تغير المناخ ولما بعد بروتوكول كيوتو الذي ينتهي العمل به في 2012 م .

ونظم آلاف المتظاهرين مسيرة عبر مدينة دوربان في جنوب افريقيا للمطالبة باجراءات اسرع واكثر حسما لمواجهة ومعالجة التغيرات المناخية.

ونظمت هذه المسيرة بالتزامن مع مؤتمر القمة السنوي للامم المتحدة حول المناخ، المنعقد حاليا في مركز المؤتمرات في المدينة.

الثورة / متابعات

وعبر المتظاهرون عن غضبهم من موقف الدول الغنية من موضوع التغييرات المناخية، مثل كندا والولايات المتحدة.

وفي لندن قال اللورد بريسكوت، النائب السابق لرئيس الوزراء البريطاني، ان موقف هذه الدول الغنية "مخز".

يشار الى ان اللورد بريسكوت لعب قبل نحو 14 سنة دورا مهما في قمة الامم المتحدة للمناخ في كيوتو، واسهم في ظهور بروتوكول كيوتو للوجود، وهو ما دفعه الى اتهام بعض تلك الدول الغنية بالسعي إلى تقويض التوصل الى اتفاق جديد حول المناخ.

وقال بريسكوت، القيادي السابق في حزب العمال البريطاني، إن هناك "مؤامرة ضد الفقراء" تنذر بتقويض محاولات للوصول إلى اتفاق على غرار اتفاق كيوتو الموقع عام .1997

واضاف إن نصوص كيوتو الحالية يجب تعليقها، بدلا من انتظار نهاية صلاحيتها في2012 م.

وتقول الولايات المتحدة انها ملتزمة بإنجاح محادثات ترعاها الأمم المتحدة حول المناخ، تجري حاليا في جنوب أفريقيا.

ويقول الاتحاد الاوروبي انه يدعم التوصل الى اتفاق دولي جديد يشمل كافة الدول، على ان يبدأ العمل فيه باقرب فرصة.

ويلقى المقترح الاوروبي دعما من معظم الدول الفقيرة والدول المكونة من جزر والمعرضة لفقدان اراضيها بسبب ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات.

ويلزم بروتوكول كيوتو دولا صناعية بتخفيض يبلغ في مجمله نحو خمسة في المئة من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحلول 2012 مقارنة مع معدلات عام1990 م.

ولا تفرض المعاهدة على الدول التي تشهد نموا سريعا مثل الصين والهند والبرازيل خفض انبعاثاتها.

وقد تبع ذلك محادثات أخرى داخل الأمم المتحدة، من بينها قمة كانكون عام 2010 وقمة كوبنهاغن عام 2009م.

وانسحب العديد من الدول – ومنها اليابان وروسيا وكندا – من المفاوضات الحالية، وتشير الولايات المتحدة إلى أنها لن تنضم إليها.

وذكرت متحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة ملتزمة بإنجاح محادثات المناخ التابعة للأمم المتحدة في ديربان.

وقالت: "تركز أولوياتنا على إحراز تقدم في حزمة الاتفاقات المتوازنة التي تمت مناقشتها لأول مرة في كوبنهاغن ومن ثم تم تبنيها في كانكون".

وأضافت أن الولايات المتحدة لن تقول قولا حاسما خلال نقاش كيوتو، حيث أنها ليست طرفا في بروتوكول كيوتو.

وأعرب دبلوماسيون عن قلقهم من قدرة جنوب أفريقيا البلد المضيف على تذليل العقبات في المحادثات الصعبة في ديربان

قالت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إن درجات حرارة الأرض تواصل ارتفاعها، وذلك على الرغم من أنه لم يتم تسجيل درجات حرارة قياسية خلال العام الحالي.

ففي تقريرها السنوي إلى قمة الأمم المتحدة للمناخ، والتي بدأت أعمالها أمس في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا وتستمر حتى التاسع من الشهر المقبل، قالت المنظمة المذكورة إن عام 2011 يأتي حتى الآن في المرتبة العاشرة على قائمة السنوات الأكثر ارتفاعا لدرجات الحرارة منذ بداية هذا النوع من الرصد والتسجيل.

ونقل التقرير عن مايكل جارود، الأمين العام للمنظّمة العالمية للأرصاد الجوية، قوله: "إن علمنا راسخ، فهو يثبت بشكل لا لبس فيه أن درجة حرارة الأرض آخذة بالارتفاع، وهذا الارتفاع ناجم عن أنشطة بشريّة."

وتبذل دول العالم آخر محاولة لإنقاذ "بروتوكول كيوتو" في محادثات للتغير المناخي بدأت الاثنين في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا، وتهدف إلى خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي يقول علماء إنها تتسبب بارتفاع منسوب مياه البحار وبعواصف شديدة وبانخفاض إنتاجية المحاصيل.

"بروتوكول كيوتو"

ويلزم البروتوكول، الذي جرى الاتفاق عليه في عام 1997ودخل حيّز التنفيذ عام2005 ، أغلب الدول المتقدمة بوضع حدود قصوى للانبعاثات الحرارية.

وتعتبر محادثات قمّة ديربان للتغيُّر المناخي آخر فرصة لتحديد مجموعة جديدة من الأهداف قبل انتهاء المدة المحددة للالتزام الحالي في عام2012 م.

"إن علمنا راسخ، فهو يثبت بشكل لا لبس فيه أن درجة حرارة الأرض آخذة بالارتفاع، وهذا الارتفاع ناجم عن أنشطة بشريّة"

مايكل جارود، الأمين العام للمنظّمة العالمية للأرصاد الجوية.

وقد ناقش المشاركون في قمة ديربان الاثنين تقارير تفيد بأن كندا قد تنأى بنفسها رسميا عن "بروتوكول كيوتو"، بحجة أن اقتصادها قد يتأثّر سلبا في حال اتخذت إجراءات أكثر صرامة للحد من انبعاثات الغازات، مقارنة بتلك التي تتخذها جارتها الجنوبية (الولايات المتحدة).

وكانت الأطراف الرئيسية على خلاف دام سنوات، وبات التحذير قويا من وقوع كوارث مناخية. كما أعرب دبلوماسيون عن قلقهم من قدرة جنوب أفريقيا البلد المضيف على تذليل العقبات في المحادثات الصعبة التي تشارك فيها قرابة 200 دولة وتستمر حتى التاسع من شهر ديسمبر كانون الأول المقبل.

وينعقد الأمل على توصُّل الأطراف المشاركة في المحادثات إلى اتفاق لمساعدة البلدان النامية الأشدّ تضرُّراً من ارتفاع درجة حرارة الأرض، بالإضافة إلى اتخاذ إجراء عاجل لإنقاذ البروتوكول.

"فرصة"

وتلوح في الأفق أيضا فرصة لإمكانية أن تتعهد الاقتصادات المتقدمة المسؤولة عن حدوث أغلب الانبعاثات بإجراء عمليات خفض أعمق لتلك الانبعاثات.

لكن أزمة الديون التي تعصف بدول منطقة اليورو وبالولايات المتحدة تجعل من المستبعد أن توفِّر تلك الدول المزيد من المساعدات، أو تفرض إجراءات جديدة قد تضرُّ بمتطلبات النمو لديها.

وقال إيان فراي، كبير المفاوضين عن جزيرة توفالو الواقعة في المحيط الهادي، إنه "من المحتمل أن تغرق تلك الجزيرة "جرّاء ارتفاع منسوب مياه البحار".

"يأس" أفريقي

ويعبّر الجنوب أفريقيون عن يأسهم حيال إمكانية ضمان عدم فشل محادثات ديربان، لا سيّما وأن جنوب أفريقيا لن تتمكّن من تقديم المزيد لإنجاح المفاوضات .

وحمّل فراي الولايات المتحدة، والتي لم توقِّع على "بروتوكول كيوتو"، مسؤولية وقف التقدم في هذا الشأن، قائلا إن الاتحاد الاوروبي يشعر بأنه "سيهوى، وسيختار استمرارية ضعيفة لبروتوكول كيوتو، مع إمكانية إجراء عملية مراجعة في عام 2015 لدراسة خيارات قانونية جديدة."

وتوقّع مندوبون إلى قمة ديربان بأن يتم التوصُّل لاتفاقية سياسية جديدة مع مجموعة جديدة من الأهداف الملزمة.

لكن يُتوقّع أن يوقِّع على الاتفاقية العتيدة فقط كل من دول الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا واستراليا والنرويج وسويسرا.

انقسامات حول المناخ

وتواجه قمة المناخ في ديربان أيضا انقسامات في ظل طرح الاتحاد الأوروبي خططا بشأن الطيران و"المساعدات المناخية" والانبعاثات الغازية التي تتسبب فيها البلدان الغربية.

وكانت الهند قد طرحت مؤخرا ورقة ذهبت إلى أن خطة الاتحاد الأوروبي بشأن إدراج الرحلات الجوية الدولية في مشروع نظام تداول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تخالف معاهدة الأمم المتحدة بشأن المناخ.

وذهب تحليل طرحته مجموعة من الدول النامية إلى أن الدول الغربية لها واجب تخفيض نسبة انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون خلال العقود المقبلة.

وأضاف التحليل أن البلدان الغربية لم تف بالتزاماتها فيما يخص تمويل المشروعات المتصلة بالمناخ.

واتفقت مجموعة من البلدان المتنفذة المنضوية في مجموعة "بايسك"، وهي البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين، على تبني موقف مشترك خلال اجتماعها في العاصمة الصينية بكين.

وقالت هذه الدول في بيان وزاري مشترك إن "الإجراءات الأحادية الجانب مثل إدراج الانبعاثات الغازية الناجمة عن الرحلات الجوية الدولية تنتهك مبادئ ومقتضيات معاهدة الأمم المتحدة بشأن المناخ، وتهدد الجهود الخاصة بالتعاون الدولي في معالجة التغير المناخي".

قمة كوبنهاغن

وكانت البلدان الصناعية قد وافقت خلال قمة المناخ الأخيرة، والتي انعقدت في كوبنهاغن قبل سنتين، على تخصيص مبلغ 30 مليار دولار ما بين 2010 و2012 لمساعدة البلدان النامية على "تخضير" اقتصادياتها وحمايتها من التأثيرات المناخية السلبية.

واقترحت النرويج وأستراليا مؤخرا في محاولة للتوفيق بين الآراء المتباينة داخل البلدان المشاركة في قمة المناخ ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني بحلول عام2015 م.

لكن الإشارات الآتية من اليابان وروسيا ذهبت إلى أنهما لن يكون بإمكانهما دعم مساعي التوصل إلى اتفاق جديد حتى حلول عام2018 م.

وفي المقابل، قالت مجموعة "دول الجزر الصغيرة" في بيان صادر عنها إن الدعوات إلى تأجيل التوصل إلى الاتفاق "متهورة وغير مسؤولة".

قال تقرير بريطاني إنه على الحكومات وهيئات الإغاثة حول العالم لابد أن تساعد فقراء العالم أن يبتعدوا عن المناطق المحتمل أن تضربها الفيضانات أو يصيبها الجفاف، محذرا من الكوارث الإنسانية التي ربما تسببها التغيرات المناخية.

وأوضح التقرير أن كلفة التحرك السريع ستكون أقل كثيراً من الكلفة التي يمكن أن تدفع حال نشوب صراعات وسقوط قتلى جراء التغيرات المناخية.

ويعتبر التقرير الذي حمل عنوان "عواقب الهجرة والتغيرات البيئية العالمية" و الذي يركز على أنماط الهجرة البشرية من أكثر الدراسات التفصيلية التي تم إجراؤها حول تأثير الفيضانات والجفاف وارتفاع معدلات سطح البحر على أنماط الهجرة البشرية في الخمسين عاماً القادمة.

وقال البروفيسور سير "جون بادنغتون" المكلف بإجراء الدراسة أن التغيرات البيئية ستضرب فقراء العالم أكثر من غيرهم وأن الملايين منهم سوف يهاجرون، بشكل غير مقصود، نحو المناطق الأكثر عرضة للتغيرات وليس بعيداً عنها.

وقال بادنغتون أن هؤلاء (فقراء العالم) سوف سيحاصرون في ظروف خطرة وربما لن يمكن نقلهم إلى أماكن آمنة.

وكان أحد الأسباب التي دعت إلى إجراء هذه الدراسة هو بحث المخاوف من أن التدهور البيئي الذي قد يسببه التغيرات المناخية ربما يدفع الملايين من لاجئي التغيرات المناخية إلى هجرة أراضيهم الزراعية القاحلة إلى مناطق أقل تأثراً بالمشكلة.

ولكن تحليلاً أجري على الدراسة أوضح أن هذه لن تكون هي القضية الأكثر أهمية، مؤكداً أن ثلاثة أرباع الهجرة ستكون داخل الحدود المحلية للدول وغالباً من الريف إلى الحضر.

بينما القضية الأساسية، على حد قول بادنغتون، هو التأكيد على أهمية حسن إدارة الهجرة، "وإلا ستكون هناك كوارث إنسانية بمعدل غير مسبوق".

وشدد بادنغتون على أهمية مناقشة التغيرات البيئية والتأكد من أن الناس لديهم مرونة بشأن تفهم القضية وهو ما يعني أن الهجرة يمكن أن تساعد في التعاطي مع هذه المشكلة.

ولكن فكرة الهجرة الموجهة مازالت مثيرة للجدل، فالهجرة ينظر إليها من قبل منظمات وهيئات الإغاثة باعتبارها أمراً سيئاً حيث أنها قد تقتلع مجتمعات بأسرها وربما تؤدي إلى نشوب صراعات.

ويرى المراقبون أن التحدي الذي يواجه السياسيين في ما يخص التغيرات المناخية يتعلق بتحقيق طفرة إيديولوجية من خلال إقناع الناس بأن الهجرة ربما تكون شيئاً جيداً.

ويقول البروفيسور ريتشارد بلاك من جامعة سوسكس والذي ترأس مجموعة الخبراء التي أجرت التقرير أن التحليلات التي أجراها فريقه تعد "دليلاً أساسياً" لتبرير هذا التغير في التفكير.

وأضاف أن التقرير يمد السياسيين بقاعدة ومبدأ قوي يمكن من خلاله مواجهة تحديات الهجرة في المستقبل.

وهناك فكرة جيدة يمكن أن تسهل هذا الأمر وهي تسهيل هجرة شخص أو شخصين من أسرة واحدة إلى مكان آخر ثم توفير فرص عمل لهم وجعلهم يرسلون أموالاً للآخرين من عائلتهم. ربما يحافظ ذلك على المجتمعات متماسكة حتى بعد الهجرة وأيضا تجنب الحاجة إلى هجرة المجتمعات الكبيرة.

وأفاد التقرير أيضا أنه لابد من بذل جهد في التفكير في كيفية تخطيط المدن من أجل مواجهة الهجرة وبعد المدن التي ربما تضربها الفيضانات وفي هذه الحالة لابد من أن تقوم الحكومات ببناء مدن جديدة بالكامل وذلك بمساعدة الحكومات الغنية من خلال هيئات الإغاثة.

إن تكلفة مواجهة أثار وتبعات الهجرة بسبب التغيرات المناخية ربما تكون أكبر بكثير من مواجهة القضية الآن.

المياه العذبة

يزداد الطلب على المياه العذبة محلياً وعالمياً مع ارتفاع عدد سكان الأرض وانخفاض مستويات الأحواض المائية، وتأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية وانتشار التلوث في الأحواض المائية، بالتزامن مع استنزافها وعدم الترشيد في استخدامها وانعدام الوعي بأهمية المياه وضرورة الحفاظ عليها.

وتشير البيانات والإحصائيات الناتجة عن عدة دراسات أجريت من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ونشرت في تقاريرها إلى أن مايقارب 1.8مليون طفل لقوا حتفهم خلال أقل من خمس سنوات بسبب المياه غير النظيفة، كما يعاني1.1 مليار إنسان من عدم توفر مياه الشرب النظيفة، كما أن هناك 2.6 مليار إنسان محرومون من مرافق الصرف الصحي.

خليل المعلمي

ومن خلال المعلومات السابقة نلاحظ أن هناك علاقة بين غياب مرافق وشبكات الصرف الصحي وغياب المياه النظيفة والعذبة، لأن ذلك يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية والسطحية وقد يؤثر هذا التلوث ويصل إلى شبكات وإمدادات المياه إلى المنازل، وربما قد تزداد هذه الأرقام خلال السنوات القادمة وقد نفاجأ بأرقام جديدة تنبأنا بمستقبل مجهول.

ولاشك بأن الدول النامية تحظى بالنصيب الأكبر من هذه الأرقام إن لم نقول كلها وذلك لغياب برامج ومشاريع التنمية الخاصة بالمياه وشبكات الصرف الصحي ومحطات لمعالجة مياه الصرف الصحي.

وبلادنا لازالت تقبع ضمن الدول النامية وتعاني من تلك المشاكل حيث يزداد عدد السكان بوتيرة عالية مع ازدياد مناطق العمران في معظم المدن، دون أن يصاحب ذلك تطور في البنية التحتية وأهمها شبكات الصرف الصحي وتوسيع محطات المعالجة، مما يضطر بالأهالي لحفر "البيارات" للتخلص من النفايات الآدمية وعن طريق هذه الحفر يصل التلوث إلى الأحواض المائية.

ونتيجة لكل ذلك أصبح معظم سكان العاصمة صنعاء لا يستخدمون للشرب إلا المياه التي تأتي من محطات تنقية المياه والتي أصبحت منتشرة بكثرة، وربما البعض منها لاتستخدم الطرق المناسبة في التنقية.

وللتخفيف من التلوث الحاصل في الأحواض المائية لابد من زيادة التمويل لمشاريع الصرف الصحي سواء شبكات الصرف أو محطات المعالجة والعمل على زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا الجانب، ولابد أن يرافق ذلك الدعم الحكومي، وذلك من أجل حماية الأحواض المائية من التلوث وكذلك حماية الإنسان بدرجة أساسية وربما التقليل من الأرقام السالفة الذكر.

Kho2002us@gmail.com

خبراء: زيادة السكان وتغييرات المناخ وصعود الأسعار تهدد أمن الخليج الغذائي

الثورة / متابعات

توقع محللون وخبراء في الشأن الاقتصادي الخليجي أن تتزايد المخاطر حول الأمن الغذائي لدول الخليج العربية بسبب اعتمادها على الاستيراد لتلبية طلب سكانها. وقال بعضهم إن ثلاث حالات يمر بها العالم حالياً قادت نحو نقص واضح في إمدادات الأغذية، ورفعت بمتوسط أسعار الغذاء إلى مستويات قياسية تقترب من النصف.

وبحسب ما يشير إليه الخبير السعودي عمر الجريفاني فقد زاد ارتفاع أسعار الأغذية من حجم التحديات أمام قضية الأمن الغذائي في منطقة مجلس التعاون.

وأدى الارتفاع اللافت في أعداد السكان، وتعرض الأرض لتغييرات مناخية قاسية، وإصابة الدول المصدرة للمواد الغذائية بالعديد من النكبات الطبيعية إلى رفع متوسط أسعار الغذاء بين 40–30في المائة، وسط توقعات بتضاعف هذا الرقم خلال السنوات الخمس القادمة.

وتستورد دول الخليج العربي نحو 70 إلى 80في المائة سنوياً لتأمين احتياجاتها الغذائية، ويرتفع هذا الرقم ليصل إلى نسبة تقترب من 100 في المائة ببعض الحاجات الغذائية الأساسية للمائدة الخليجية اليومية.

ويتزايد استيراد الغذاء سنوياً في منطقة مجلس التعاون، وبشكل يتناسب طرديا مع ارتفاع عدد السكان، لا سيما وأن الارتفاع المسجل خليجيا 3 في المائة على مستوى العالم، بينما متوسط النمو السكاني في العالم هو 1 في المائة تقريباً، وهي على هذه الحال منذ نحو 5–6 عقود قبل انحسار مهنة الصيد البحري إلى الاستيراد في أعقاب اكتشاف النفط، والاتكال على الاستيراد المفتوح.

وفي هذا الجانب قال المحلل المالي والاقتصادي عمر الجريفاني وفقا لما ذكره موقع العربية نت خبراء: زيادة السكان وتغييرات المناخ وصعود الأسعار تهدد أمن الخليج الغذائي: "جربت ملاكات زراعية في المملكة العربية السعودية زراعة القمح والشعير في الثمانينات من القرن الماضي، لكنها اصطدمت بتكلفة المياه المبذولة للحصول على ما يسد حاجتها من هذا المحصول، فالمملكة تستورد ما يقارب7.5 مليون طن سنوياً من الشعير لتغذية الثروة الحيوانية، ويحتاج إنتاج طن واحد من الشعير نحو 1212 متراً مكعباً من المياه، ولو تم إنتاج هذا القدر من الشعير في المملكة لتطلب الأمر إلى 9.1 مليار متر مكعب من الماء، ويعتبر هذا مقداراً كبيراً جداً من الماء لدول فقيرة من حيث مخزون المياه، وهذا تحد لا يمكن الاستهانة به".

وتابع الجريفاني أن دول مجلس التعاون لا بد أن تستفيد من الإيرادات النفطية الهائلة، والفوائض العالية في الميزانيات باتجاه صرف جزء من هذه العوائد على أبحاث تحلية مياه البحر، وتطوير تقنياتها الزراعية بالتقنيات العالمية الجديدة، وبشكل يحافظ على المياه، في أعقاب نجاح تجربة جديدة في الإمارات العربية المتحدة لا تزال في طور الدعم والتطوير من خلال الزراعة بأقل كميات من المياه عن طريق مزارع مائية.

ويرى الجريفاني أن حلولاً أخرى من شأنها أن تخفف من التحديات المختلفة التي تواجه الأمن الغذائي الخليجي، تتمثل بعمل مخزون احتياطي بكميات كبيرة من المواد الغذائية يساعد على استقرار الأسعار، ويوقف التأثر في الاعتماد على تذبذب أسواق الغذاء العالمية التي تستمر في صعود لافت.